الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٣ فبراير ٢٠٠٦

في حادثة العبارة «السلام ٩٨»

مجلس الشعب يوافق على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى حادث العبارة.. والحكومة تؤكد تسهيل صرف التعويضات

وزير النقل يؤكد اتخاذ إجراءات فورية وتشكيل لجنة فنية لدراسة أسباب الغرق

أجمع نواب مجلس الشعب، أغلبية ومعارضة، على ضرورة توقيع أقصى عقوبة على من يثبت تسببهم فى حادثة غرق العبارة «السلام ٩٨»، التى راح ضحيتها ٤١١ قتيلا و٦١٦ مفقودا، بالإضافة إلى انتشال ٣٨٧ ناجيا. وشهدت قاعة مجلس الشعب صباح أمس جلسة ساخنة إثر تقديم نواب البرلمان ١٢١ طلب إحاطة واستجواب وبيانات عاجلة حول كارثة العبارة التى وقعت فى الثالث من فبراير الحالى فى أثناء رحلة لنقل الركاب بين ميناءى «ضبا» السعودى و«سفاجا» المصرى المطلين على البحر الأحمر.

وقد وافق المجلس على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق برئاسة رئيس لجنة النقل حمدى الطحان.

وزير النقل يتحدث

دعا الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المهندس محمد لطفى منصور وزير النقل والمواصلات لإلقاء بيانه أمام نواب الشعب، فأكد الوزير أن العبارة حاصلة على شهادة صلاحية من شركة «رينا» الإيطالية حتى نهاية مارس ٢٠٠٨، وقال: إن شهادات الناجين وبعض أفراد الطاقم تشير إلى وقوع حريق بإحدى شاحنات النقل على متن العبارة، ونتيجة استخدام المياه فى الإطفاء مالت السفينة وغرقت دون صدور إشارة استغاثة لإنقاذها. وأضاف أن الوزارة اتخذت إجراءات فورية منها: الإيقاف المؤقت لرحلات الركاب فى البحر الأحمر، وتشكيل لجنة فنية لبحث أسباب الحادث من الخبراء فى المجال البحرى وخبراء دوليين وممثل من الحكومة البنمية التى ترفع العبارة علمها. كما أشار منصور إلى البدء فى تشكيل فريق عمل دولى لمراجعة معايير الأمن والسلامة فى السفن المصرية، والعمل على إنشاء نظام للمتابعة الآلية للسفن وتطوير النظم الإلكترونية وإنشاء مجلس أعلى لسلامة النقل. وأعلن الوزير أمام المجلس تعهده بتنفيذ تكليفات الرئيس حسنى مبارك للوقوف على أسباب الحادث، وفتح ملف النقل البحرى، وتشجيع مجالات الاستثمار لتحديث الأسطول المصرى، داعيا النواب إلى تقديم مقترحاتهم حول تطوير تشريعات النقل البحرى. كما أكد الوزير أنه لا تستر على أحد فى هذا الحادث، وأن التحقيقات تستمر فى شفافية تامة، وأن المحاسبة ستطول أى مسئول مهما كان موقعه فى حال ثبوت خطئه، وأن الحكومة ستضع جميع الضوابط الكفيلة بمنع تكرار هذه الحادثة.

تحرك الحكومة

ومن جانبه أكد الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، أن الحادث مؤلم ومؤسف للغاية، وهو بكل المعايير كارثة قومية، وأشار إلى أن الحكومة تألمت للحادث مثل النواب.

وأضاف أن هناك أخطاء جسيمة وإهمالا وراء الحادث وأنه على ضوء تحقيقات النيابة العامة ستتم معرفة المسئولين عنها وأنه سيتم إنزال أقصى عقوبات على المقصرين.

وأشار إلى أن التعامل مع تداعيات الحدث من جانب القوات المسلحة كان على قدر المسئولية، وأوضح أن بعض الجهات لم يكن لديها من الوسائل الفنية الحديثة ما يعينها على العمل بأفضل الطرق.

وقال شهاب: إن الحكومة قد وجهت جميع الوزارات إلى المحاولة للتخفيف من آثار الحادث.

وأعلن الدكتور شهاب أن الحكومة ستتقدم إلى مجلس الشعب خلال ساعات بمشروع قانون لاعتبار المفقود ميتا بعد عدة أيام من وقوع الحادث بدلا من سنة فى مثل هذه الحوادث، وأشار إلى أن الحكومة كانت قد عكفت خلال الأسبوع الماضى على دراسة تقليل هذه المدة حتى يقوم أهالى المفقودين بصرف التعويضات الناتجة عن الحادث والتى أكد أنه ستصدر بشأنها قائمة من مجلس الوزراء حتى لا تتكرر المشكلات التى حدثت فى حادثى قطار الصعيد وطائرة شرم الشيخ.

وأكد أن الحكومة ستحاسب المخطئين، وأن عقابهم سيكون عسيرا حتى لا يتكرر مثل هذا الحدث، وأنها تأمن للنيابة العامة إجراء التحقيقات الجنائية التى ستتابعها بدقة، وكذلك ستتابع التحقيقات التى تجريها الجهات الفنية.

ثم عرض حمدى الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات التقرير الذى أعدته اللجنة حول هذا الحادث الأليم، وطالب بضرورة محاسبة كل من تسبب فى هذا الحادث، مؤكدا أن اللجنة قد انتقلت فورا إلى موقع الحادث والتقت بجميع المسئولين وعدد من الناجين من ركاب السفينة.

وأضاف أن اللجنة قامت بزيارة ميدانية فور وقوع الحادث، واتضح لنا أن العبارة كانت تضم ١٣١٨

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وزير النقل يلقى بيانه حول كارثة العبارة [تصوير: احمد شحاتة]

تابع الجلسة

أحمد الغمرى

أحمد سامى متولى

أحمد جلال عيسى

راكبا، بالإضافة إلى طاقمها المكون من ٩٦ فردا، وأن حادث الغرق يبعد عن الشاطئ المصرى، كما ذكر المسئولون، فى حدود ١٠٠ كيلو متر.. وأنه كان مقررا أن تصل العبارة نحو الساعة الثانية صباحا، واشتملت علي أقوال بعض الناجين من الحادث، وكذا ما ألقى من بيانات لبعض السادة المسئولين المشار إليهم أن حادث الغرق سبقه حريق بالعبارة وأن ذلك كان فى حدود الساعة العاشرة مساء أى بعد مغادرتها لميناء «ضبا» بساعتين تقريبا، ولكنها استمرت فى سيرها لساعات أخرى إلى أن غرقت وأنه طبقا لأقوال المسئولين وكل ما ورد على لسان مندوب الشركة أنه ابتداء من حدوث الخطر «الحريق» لم تصدر من الباخرة أية إشارة استغاثة لأى جهة من الجهات بما فيها ميناء سفاجا أو الشركة المالكة للسفينة، وهذا أمر يترك كثيرا من علامات الاستفهام وغريب فى مجال الأعراف البحرية الدولية.

وأشار إلى أن العبارة «سانت كاترين» وهى تابعة للشركة نفسها «شركة السلام» كانت فى طريقها من سفاجا إلى ضبا فى رحلة منتظمة على الخط الملاحى نفسه، وكانت قد التقطت الساعة السابعة صباح يوم الجمعة - طبقا لما ورد على لسان ربانها - إشارة استغاثة من شخص من أفراد طاقم السفينة الغارقة الذى كان معلقا على طوق نجاة. وقد ذكر ربان العبارة «سانت كاترين» أنه قام بإذاعة إشارة استغاثة لكل الجهات تفيد بغرق العبارة فى اللحظة نفسها «السابعة صباحا»، ومن العجيب أنه لم يشارك فى التقاط أى من الناجين، على الرغم من وجوده بجانب موقع الحادث، علما بأنه تبين أن مدى جهاز الإرسال مع الضابط المعلق على طوق النجاة يؤكد أنه كان فى موقع الحادث، وأن أول أعمال بحث وإنقاذ بدأ بإرسال طائرة بناء على طلب السيد مسئول ميناء سفاجا، وبرصد مكان الحادث الساعة العاشرة و١٤ دقيقة، أى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بعد واقعة الغرق بما لا يقل عن عشر ساعات، وأن أول التقاط للناجين كان فى الساعة الثالثة ظهرا، وهذا يترك كثيرا من علامات الاستفهام عن مدى كفاءة أجهزة النقل البحرى وأجهزة البحث والإنقاذ.

ثم تحدث ممثلو الهيئات البرلمانية، وكان أول المتحدثين هو الدكتور عبدالأحد جمال الدين ممثل الأغلبية، حيث قال: إن هذا العدد الكبير من الشهداء يمثلون الشعب المصرى كله. وطالب بضرورة معاقبة كل من تسبب فى هذا الحادث، سواء كان السبب هو الإهمال الجسيم من طاقم العبارة، أو كان من المسئولين عن الإنقاذ. وأشار إلى أن الرئيس مبارك قد أصدر إلى الجهات المختصة أوامر بالبدء فورا فى إجراء تحقيق لمعرفة ملابسات الحادث وإعداد تقرير عن ذلك.

ومن جانبه تساءل النائب محمود أباظة ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد عن مدى فعالية أجهزة الدولة فى الرقابة وطريقة التعامل مع الحادث. وطالب بإعادة النظر فى جميع القوانين الخاصة بقطاع النقل البحرى وإصدار قانون يتفق عليه الجميع.

فى حين شدد النائب محمد عبدالعزيز شعبان ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع أن الإهمال الشديد هو السبب الحقيقى فى وقوع هذه الكارثة، مشيرا إلى انعدام الدور الرقابى لأجهزة الميناء، حيث أبحرت العبارة برغم تلف أجهزة الاتصال بها. وطالب بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق طبقا لتقرير لجنة النقل والمواصلات بالمجلس.

النواب يتكلمون

ثم تحدث مقدمو البيانات العاجلة والنواب، وأخذ الدكتور حمدى السيد رئيس لجنة الصحة الكلمة، وقال: إن أهالى الضحايا قد تم تركهم فى العراء دون أى رعاية، وأساءت السلطات معاملتهم، وأشار إلى عدم وجود خطة لإدارة الكوارث وانتقد عدم وجود الوزراء فى مكان الحادث، وانشغال الجميع بمتابعة مباريات كرة القدم، وإن أعفى وزير النقل الحالى من المسئولية.

وأشار محمد عبدالمقصود نائب البحر الأحمر إلى أن المحافظة تعرضت للعديد من الكوارث فى حالات غرق السفن، إلا أنه لم يتم توفير ثلاجات لحفظ الجثث حتى الآن، مما أساء لمصر أمام الإعلام العالمى، وأشاد بدور الشرطة المصرية فى تحملها معاناة الناس.

وقال حسين إبراهيم: إن كوارث النقل تتكرر دائما، وتساءل: لماذا لم يتم صرف تعويضات حادث قطار الصعيد حتى الآن؟! وأكد أنه إذا لم يتم استئصال الفساد فسوف تتكرر مثل كارثة العبارة، وانتقد عدم إنشاء مركز معلومات بسفاجا.

وتساءل النائب مصطفى بكرى: من أين يستمد مالك السفينة قوته؟! ولماذا يحتكر جميع الخطوط الملاحية بالبحر الأحمر؟! وقال: إن ما حدث يدخل ضمن جرائم القتل العمد لعدم الإبلاغ عن الحادث.

وأكد أن مالك السفينة سوف يخرج من هذه الأزمة سالما، وتساءل: لماذا لم يتم تنكيس العلم المصرى بعد الحادث؟

ووصف النائب محمد أبو العينين أن ما حدث يعتبر «فاجعة» وأن المفقودين الحاليين تحت الماء لماذا لم يتم التنسيق بين السلطات المصرية والسعودية لانتشالهم؟ وأن مراجعة شروط السلامة للسفن يجب ألا تتوقف لمجرد رفعها لعلم بلد آخر لأن من يستخدمها هم المصريون.

وقال طلعت السادات: إن الفساد قد وصل إلى الرأس وليس «للركب» فقط، وإن مالك العبارة - الذى وصفه بالمجرم - تتم مساندته وحمايته من قبل البعض، وطالب الحكومة بالاستقالة، وانتقد قيام رئيس مجلس الوزراء بالتلويح بالعلم المصرى فى مباريات كرة القدم دون مراعاة لمشاعر المواطنين، وتساءل: لماذا رفض مجلس الشورى رفع الحصانة عن مالك العبارة، فى حين تم حبس من قام بتزوير بعض التوكيلات؟!!

وتدخل الدكتور سرور قائلا: إن جهة الادعاء لم تطلب من مجلس الشورى رفع الحصانة عن مالك السفينة حتى يتم رفعها عنه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية